

التوجه الاستباقى ودوره في تعزيز الحصة السوقية

دراسة استطلاعية لأراء عينة من العاملين في شركات الأثاث في مدينة الموصل^(*)

الباحثة: رؤى صعب عادل

جامعة الموصل

كلية الادارة والاقتصاد

rueaa.20bap11@student.uomosul.edu.iq

أ.م.د. محمد محمود حامد الملاحسن

جامعة الموصل

كلية الادارة والاقتصاد

mohamed_almola@uomosul.edu.iq

ISSN 2709-6475 DOI: <https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2023.5.4.25>

٢٠٢٣/١٠/٣٠ تاريخ النشر

٢٠٢٢/١٢/٨ تاريخ قبول النشر

٢٠٢٢/١٢/٤ تاريخ استلام البحث

المستخلص

يهدف البحث الحالي من خلال المتغيرين (التوجه الاستباقى، الحصة السوقية) إلى بيان دور المتغير الأول في تعزيز المتغير الثاني، إذ أشار البحث أن المنظمات اليوم بشكل عام تعتمد على الاستباقية بالمقام الأول من أولوياتها بما يضمن لها سرعة الاستجابة للبيئة التي تعمل فيها، واعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي، إذ تم صياغة مجموعة من الفرضيات الرئيسية لغرض التحقق من التساوايات المطرودة في مشكلة الدراسة، وتم استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) للبيانات التي تم الحصول عليها عبر استماراة الاستبيان التي تم توزيعها على عينة من العاملين، وتوصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات كان من أهمها ظهور نتائج الوصف والتخصيص لمتغير التوجه الاستباقى ايجابيات آراء الأفراد المستبينة آراؤهم عن متغير من خلال نسب الانفاق والاستجابة العالية ومدى الأهمية العالية التي يتمتع بها هذا المتغير في المنظمة المبحوثة لتطبيق المفاهيم الحديثة في العلوم الإدارية في عملها، وإعتماداً على الاستنتاجات التي توصل إليها البحث، قدّمتْ مقتراحات منسجمة مع هذه الاستنتاجات ومن أهمها ضرورة أن تشارك إدارة المنظمة العاملين للوصول إلى أفكار جديدة مما يجعلها تحقق التفوق والتنافس على المنظمات الأخرى، وكذلك ضرورة العمل ببدأ الباب المفتوح تجاه العاملين لغرض الوصول إلى الأفكار والمقترحات بسرعة إلى الإدارة العليا.

الكلمات المفتاحية: التوجه الاستباقى، الحصة السوقية، شركات الأثاث في مدينة الموصل.



مجلة اقتصاديات الاعمال
المجلد (٥) العدد (٤) ٢٠٢٣
الصفحات: ٤٤١-٤٥٨

(*) البحث مستمد من رسالة ماجستير للباحثة الثانية.

**Proactive orientation and its role in enhancing market share
An exploratory study of the opinions of a sample of workers in
furniture companies in the city of Mosul^(*)**

Assist.Prof.Dr. Mohammad M.H. AL-Mulla Hasan
Mosul University
College of Administration and Economics
mohamed_almola@uomosul.edu.iq

Researcher: Roa'a S.A. AL-Bakry
Mosul University
College of Administration and Economics
ruaa.20bap11@student.uomosul.edu.iq

Abstract

The current research aims through the two variables (proactive orientation, market share) to explain the role of the first variable in promoting the second variable. On the descriptive analytical approach, as a set of main hypotheses were formulated for the purpose of verifying the questions raised in the study problem, and the statistical program (SPSS) was used for the data obtained through the questionnaire form that was distributed to a sample of workers, and the research reached a set of conclusions. The most important of which is the appearance of the results of the description and diagnosis of the proactive orientation variable, the positive opinions of the individuals whose opinions are expressed about a variable through the high rates of agreement and response, and the high importance that this variable enjoys in the researched organization for applying modern concepts in administrative sciences in its work, and based on the conclusions reached by the research. Proposals consistent with these conclusions, the most important of which is the need for the organization's management to participate with employees to reach new ideas, which makes them achieve superiority and competition over other organizations, as well as the need to work on the principle of an open door towards employees for the purpose of reaching ideas and proposals quickly to senior management.

Key words: Proactive Orientation, Market Share, Furniture Companies in The City of Mosul.

(*) The research is extracted from a master's thesis of the second researcher.

المقدمة:

باتت بيئه الأعمال خصبة بالمنظمات التي تسعى جاهدة لتسويق منتجاتها بالشكل الأمثل، الأمر الذي دعا تلك المنظمات إلى تبني أساليب توجهات حديثة تضمن من خلال تطبيقها اللحاق بديناميكية بيئه الأعمال المتسارعة، ومجاراة التغيرات البيئية وسباقها وتبرز هذه الخصائص في التوجه الاستباقي، إذ يضمن المبادرة التي تشمل تحديد الفرص (التسويقية) واستثمارها، وتحمل المخاطر البيئية.

من هذا المنطلق وجد الباحثان إمكانية تطبيق دراسة متغيري البحث في شركة الأثاث في الموصل، واعتمد الباحثان على الاستبانة كاداة رئيسة في جمع البيانات والمعلومات للجانب الميداني على ثلاثة أجزاء الأول مخصص للبيانات التعريفية الخاصة بالمستفيدين واشتملت على (الجنس، العمر، التحصيل الدراسي، سنوات الخدمة)، وركز الجزء الثاني من الاستبانة على المقاييس الخاصة بمتغير التوجه الاستباقي، أما الجزء الثالث، فاشتمل على المقاييس الخاصة الحصة السوقية، وتم توزيع استمارات على (40) فرداً، ويتناول البحث الحالى عدة محاور اختص الأول بنهجية البحث الذى تم التطرق فيه إلى مشكلة البحث ومن ثم أهدافه وأهميته، وكذلك الفرضيات التي انبثقت في ضوء تساؤلات مشكلة البحث ومن ثم المنهج الذى اعتمده البحث والتقانات المستخدمة في البحث وأخيراً الحدود المكانية والزمانية للبحث، في حين عرض المحور الثانى تأثيراً لبعدي التى تمت دراستها في البحث والمتمثلة بـ(التجه الاستباقي، الحصة السوقية)، في حين استهل المحور الثالث وصف عينة البحث وما يخص موافق المستينة آراءهم، فضلاً عما يخص اختبار فرضيات البحث أيضاً، وأما المحور الرابع فقد اختص بالاستنتاجات المقترنات الخاصة بالبحث.

المحور الأول: منهجية البحث:

أولاً: مشكلة البحث:

تهدف المنظمات إلى الاعتماد إلى الاستباقية لتلبية احتياجات السوق والتكيف مع ظروفه، وهذه الاستباقية تهدف للاستفادة من الفرص المتاحة، ومواجهة التهديدات والضغط التنافسية، وتحسين أداء الابتكار من خلال الإبداع الجذري المتتبادل بين الموظفين العاملين في المنظمات بما يعزز الأداء التنظيمي، والتأثير على الأداء والكفاءة التنافسية المبتكرة، خاصة عند توظيفها لمفاهيم الحديثة التي تستند على العلم والتجربة، عليه دعت الحاجة إلى تعزيز المنظمات لحصتها السوقية من خلال تبنيها لمفاهيم وأساليب جديدة، إذ بذرت العديد من المفاهيم التي تساعد المنظمات على تعزيز الحصة السوقية، وكانت أنظار الباحثان صوب التوجه الاستباقي الذي يعد أحد المفاهيم أو المداخل التطويرية التي لاقت رواجاً كبيراً بين المنظمات التي تعتبرها خياراً معززاً للتفوق في الحصة السوقية بالاعتماد عليه، وعندأخذ المنظمات المحلية التي تعمل بهذا الأسلوب بعين الاعتبار وصورة شمولية بمخالف قطاعاتها كانت الأنظار تقع على (شركات الأثاث التجارية في العراق) من خلال الزيارات الاستطلاعية التي أجراها الباحثان في شركات الأثاث التجارية المبحوثة، ذلك لأن طابع الأثاث يتصرف بالحداثة ويجب أن يواكب التصاميم الحديثة والاستباقية في التصاميم الذي يعد من أساسيات مجالات عدة للتصاميم والديكورات والإنشاءات والإعمار، وهذه المجالات واسعة جداً في بيئتها وخصوصية المناقصين، فضلاً عن إمكانية المنتجات الأجنبية المنشأ أخذ مكانة وحصة السوقية مميزة في السوق، خاصة وأن بيئه العمل متاحة جداً للمنتجات الأجنبية، لذلك من اللازم أن تضفي

المنظمات المبحوثة على منتجاتها صفات تعزز تلك المكانة التي بدورها تعزز مكانة القوة التي تستند المنظمات المبحوثة عليها في مجابهة مخاطر البيئة الخارجية.

وفق ما تم ذكره آنفًا يمكن النظر إلى إشكالية الدراسة التي يمكن حصرها بالتساؤلات الآتية:

١. هل هناك علاقة ارتباط بين متغير التوجه الاستباقي ومتغير الحصة السوقية في المنظمة

المبحوثة؟

٢. هل هناك علاقة أثر بين متغير التوجه الاستباقي ومتغير الحصة السوقية في المنظمة المبحوثة؟

ثانياً: أهمية البحث:

تأتي أهمية هذه الدراسة من دور المتغيرات المطروحة في تعزيز مكانة المنظمة وتحقيق تفوقها، وقد حاز موضوعي (التجه الاستباقي والحصة السوقية) على أهمية كبيرة في الدراسات الحديثة، نظراً لما لها من تأثير في مجريات وأعمال المنظمات والأسوق بشكل عام، ولاسيما في ظروف تنفس بشدة التعقيد والتغيير، فضلاً عن تأثيره في مسألة التفوق والتميز وصدارة الأسواق، ويمكن بيان أهمية هذه الدراسة من خلال السعي نحو تكين شركات الآثار المبحوثة من استخدام متغيري الدراسة لتحقيق التوازن المستقر بين التوجه الداخلي نحو التكامل بين جميع الوظائف الداخلية للمنظمة، والتوجه الخارجي المستند تبني التسويق الاستباقي لتعزيز الحصة السوقية.

ثالثاً: أهداف الدراسة:

من خلال تحديد مشكلة الدراسة وبيان أهميتها فإن أهداف الدراسة تحدد بالآتي:

١. توضيح مفهومي التوجه الاستباقي و الحصة السوقية.

٢. تحليل علاقة الارتباط بين التسويق الاستباقي والحصة السوقية.

٣. تحليل علاقة التأثير بين التسويق الاستباقي والحصة السوقية.

رابعاً: مخطط الدراسة الافتراضي:

لابد من بناء مخطط افتراضي يعبر عن العلاقة بين متغيري البحث، وبين الشكل (1) مخطط الافتراضي الذي يمثل جانبه التوجه الاستباقي وجانبه الأسفل الحصة السوقية.



الشكل (1) مخطط الدراسة الافتراضي

المصدر: الشكل من إعداد الباحثان.

خامساً: فرضيات البحث:

تستند هذه الدراسة إلى عدد من الفرضيات الرئيسية وعلى النحو الآتي:

الفرضية الرئيسية الأولى: تتبادر آراء المبحوثين تجاه التوجه الاستباقي والحصة السوقية.

الفرضية الرئيسية الثانية: توجد علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين التوجه الاستباقى والحصة السوقية.

الفرضية الرئيسية الثالثة: توجد علاقة تأثير معنوية ذات دلالة إحصائية بين التوجه الاستباقى والحصة السوقية.

سادساً: منهج البحث وتقاناته:

استند البحث على المنهج الوصفي التحليلي منهجاً رئيساً له وذلك لملاءمته في وصف بُعدى البحث، وانطلاقاً من ذلك اعتمد على تقانات هذا المنهج في الحصول على البيانات المناسبة لإنجاز البحث، من خلال الكتب والرسائل والاطاريج والبحوث لبعض الكتاب والباحثين، وكذلك من خلال الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت)، كما تم الاعتماد على استماراة الاستباقية التي أعدتها الباحثان في ضوء المصادر التي أتيحت له والتي سيتم الوقوف عليها في الجانب النظري للبحث، والتي اختصت بالحصول على البيانات المناسبة لإنجاز البحث، وتتضمن (14) مؤشرًا، تغطي متغيرات البحث. وقد خضعت استماراة الاستباقية إلى اختبارات الصدق والثبات، وبعد الانتهاء من جمع استمارات الاستباقية، وتقريغ البيانات تم استخدام معامل كرونباخ (Cronbach Alpha) لتحديد درجة ثبات أداة القياس في هذا البحث، وتبيّن أنَّ نسبة التطابق في إجابات أفراد عينة البحث بلغت على المستوى الإجمالي (%) 72.6 وهي نسبة ثبتت درجة جيدة من ثبات الاستباقية بالمقارنة مع (Standard Alpha) البالغة (%) 60 الخاصة بالدراسات الإنسانية (Afifi & Clark, 1984)، وقد تم اعتماد برنامج النظام الجاهز (SPSS-24) الذي بواسطته تم استخراج التكرارات والأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية للإجابات قدر تعلقها بكل عبارة من العبارات التي وردت بالاستباقية، وكذلك بعض الاختبارات التي اختارها الباحثان بوصفها من الاختبارات المناسبة في دراسة العلاقات المختلفة للبحث.

سابعاً: وصف مجتمع البحث والأفراد المبحوثين:

١. وصف مجتمع البحث: تمثل مجتمع الدراسة في شركات الاثاث في مدينة الموصل، أما عينة الدراسة فتمثلت بعدد من العاملين في شركات الاثاث في مدينة الموصل، ومن مبررات اختيار هذه الشركة.

٢. وصف الأفراد المبحوثين: طبق البحث على عينة قصديه مكونة من (40) شخص التي اقتصرت على العاملين ومن ضمنهم المدراء من استرجعت استماراتهم، وقد تم استرجاع (40) استماراة وهم يشكلون نسبة (100%) من المجموع الكلي للعينة المختارة.

ثامناً: حدود البحث:

١. الحدود الزمنية: شرع الباحث بالدراسة الميدانية في ٢٠٢٢/١١/٢ وزرعت استماراة الاستباقية وجمعت بتاريخ ٢٠٢٢/١١/٨.

٢. الحدود المكانية: تم البحث في شركة الاثاث في مدينة الموصل.

ثامناً: أساليب التحليل الإحصائي:

استخدمت مجموعة من الأساليب الإحصائية من أجل التوصل إلى أهداف البحث الحالي واختبار فرضياته، وتم الاعتماد على البرمجية الإحصائية (SPSS) في التحليل، وتمثلت هذه الأساليب الإحصائية بالآتي:

١. الوسط الحسابي والانحراف المعياري والوسط الموزون والترتيب لبعد البحث.
٢. معامل الارتباط البسيط والمتعدد استخدم تحديد قوة العلاقة وطبيعتها بين مجموعة من المتغيرات المفسرة ومتغير مستجيب واحد.
٣. الانحدار البسيط والمتعدد استخدم لقياس التأثير للمتغيرات المفسرة في البعد المستجيب.

المحور الثاني: التأثير النظري:

أولاً: التوجه الاستباقى:

١. مفهوم التوجه الاستباقى:

يمثل التوجه الاستباقى في دخول المنظمات للأسوق الجديدة وبمنتجات جديدة، فهو توجه نحو النمو وتوسيع الحصة السوقية (Miles & Snow, 1978:178). فهو التوجه الذي يتطلع إلى فتح خطوط وصناعات جديدة أو استثمار الفرص الجديدة، فهي تنتهي فكرة التسويق لأول مرة في السوق الجديدة (Dess & Lumpkin, 2005:147). والمنظمة التي تسعى نحو التوجه الاستباقى في تقديم منتجاتها من سلع وخدمات وأفكار جديدة، وتتوفر سبل الاولوية والحماس من شأنها أن تكون قائدة الصناعة والسوق، وتحقيق الميزة التنافسية وفق مواردها وامكاناتها المتاحة (الضمور، ٢٠٠٥: ١٧٧). وفي أية لحظة من اللحظات يمكن أن توصف الصناعات والأسوق بلغة الشروط والقيود البيئية بأنهما الإدارة التي من خلالها تقوم المنظمات بإنتاج وبيع وتوزيع منتجاتها، فتقوم المنظمات بشكل مستمر بالبحث عن طرائق جديدة لإنجاز أعمالها وتحقيق الميزة من خلال التغيرات المتزايدة المتنامية في طرائق الإنتاج وتلبية حاجات ورغبات الزبائن (Morris,*et.al.*, 2002:5). وأكد (Bateman & Crant, 1993:116) على أنَّ التوجه الاستباقى هو "اغتنام الفرص في تقديم طرائق جديدة للإنتاج وابتكار منتجات جديدة والقيام بأعمال تنافسية من أجل مواجهة المنظمات المنافسة، والاستمرارية تحصين الموقع التنافسي، والاستجابة للتغيرات في السوق". وضمنه (Sandberg, 2002:5) "المشاركة في التغيرات والانتباه إلى البيئة، وأن المنظمات لديها القدرة على الاستمرارية وتحقيق الفوائد من خلال التغيرات المحيطة بها".

وفقاً (Narver,*et.al.*, 2004) التوجه الاستباقى للسوق يعني بذل جهد لهم وتلبية احتياجات الزبائن الكامنة، وتنطلب تلبية احتياجات الزبائن الكامنة التركيز على معرفة السوق الاستكشافية وأسلوب التعلم المتعدد.

وأشار (Morris,*et.al.*, 2002:5) إلى أنَّ التوجه الاستباقى مرتبط بالمفاهيم الآتية:

- أ. اغتنام الفرص في السوق التي لا تكون على علاقة مع العمليات الحالية.
 - ب. تقديم منتجات جديدة ونادرة مختلفة عن بقية المنافسين.
 - ت. التخطيط الاستراتيجي للعمليات التي تكون في مرحلة الانحدار خلال مدة حياة المنتج.
- ويعرف التوجه الاستباقى بأنه "توجه المنظمة نحو المبادأة لإحداث التغيير في أساليبها الاستراتيجية أكثر من ردة فعل انتيادية تجاه حاجات السوق" (Aragon, 2020:559). وهذا يعني أن المنظمات ذات التوجه الاستباقى تختلف عن المنظمات الأخرى في ثلاثة أبعاد رئيسية هي: البُعد الريادي، والبُعد الهندسى، والبُعد الإداري، وتسمى المنظمات الاستباقية باسم المنظمات المرتقبة والمنظمات غير الاستباقية بالمنظمات الدافعية، أما المنظمات التي تقع بين النوعين المذكورين فتدعى بالمنظمات المحللة (Salter & Narver, 2018:495).

٢. أهمية التوجه الاستباقي:

التوجه الاستباقي يمثل القدرة على أخذ مخاطرة عالية أكثر من ظروف البيئة المحيطة بالمنظمات وهي تتضمن ثلاثة عناصر أساسية هي: (إقرار ملائكة أو عدم ملائكة المنافسين بالإبداع، المفاضلة بين المحاولات الحقيقة في النمو، والإبداع والتطوير، محاولة التعاون مع المنافسين من أجل احتوائهم)، وهو المبادرات التي تنتقلا المنظمة لتمثل السلوك الفعال الذي يكون أساساً لابتكار والتجدد (DiBenedetto & Song,2013:515) بحسب

الاستباقي تكمن في:

- أ. تحقيق اقتصاديات الحجم.
- ب. استثمار منحنى الخبر.
- ت. تدعيم ولاء الزبون.
- ث. تخفيض التكاليف.
- ج. تحقيق ميزة في الكفاءة.
- ح. إيجاد علاقة إيجابية بين الخبرة المكتسبة للمنظمة وتكلفة الوحدة المنتجة.

٣. مميزات التوجه الاستباقي:

ذكر (Zarco,*et.al.*,2012:92) المنظمات التي تتجه استباقياً إلى الأسواق تتميز بما يأتي:

- أ. الزبون هو مركز الأعمال الاستراتيجية للمنظمة.
- ب. تلبية حاجات الزبائن (الظاهرة والكامنة) عن طريق تقديم منتجات ذات قيمة أعلى وأفضل مما يقدمه المنافسين.
- ت. الإنعام أنواع المنظمة بتنفيذ الإجراءات التي تجعل من الممكن الوصول إلى الأهداف النهائية، فضلاً عن العمل على جمع المعلومات عن الأسواق لتصميم وتنفيذ الإجراءات الموجهة نحو تحقيق أهداف المنظمة.

٤. أبعاد التوجه الاستباقي:

وقد حدد (أحمد، ٢٠١١: ٣٠٢) مجموعة من الأبعاد لقياس التوجه الاستباقي وهي (استطلاع المستقبل التجريب والخبرة، البحث عن الفرص وصناعة المستقبل) وستحاول التركيز في دراستنا على بعدين هما استطلاع المستقبل والبحث عن الفرص لانسجامهما مع البعدين المستقل والمعتمد.

أ. استطلاع المستقبل: إن هناك سجالاً فكريّاً حول مفهوم استطلاع المستقبل أو الاستشراف بالمستقبل بالنسبة للمنظمات، وهذا المجال يعود إلى الاختلاف بين مفهوم الاستشراف والتخطيط والإستراتيجية، فالاستشراف يقصد به الاستعداد لمواجهة المستقبل أو هو رد فعل للتهديدات التي تواجه المنظمة، وهذا الأمر يثير الطريق للمنظمة في ضوء التهديدات الحالية والمستقبلية، أما التخطيط فيعرف بأنه تصور مستقبلي مرغوب وكذلك تصور للوسائل الفعلية التي تؤدي إليه فهذا التعريف لا يختلف كثيراً عن مفهوم الاستشراف أو الاستطلاع، أما الإستراتيجية فهي خطة مستقبلية طويلة الأجل فهذا التعريف أيضاً لا يختلف عن مفهوم الاستطلاع والتخطيط والإستراتيجية، إلا أن الإستراتيجية تتحدث عن بعد النظر أو التجديد والاستشراف بالمستقبل يتحدث عن تهيئة ظروف العمل للمواجهة التهديدات التي تواجه المنظمة مستقبلاً (ليسور، ٢٠٠٥: ٧)، إذ يمكن للمنظمة أن تستخرج تجربة مستقبلية واستعداد له من خلال وضع السيناريوهات ويعرف السيناريو بأنه جملة من التوصيفات للوضع المستقبلي أو وضع صور (٤٦)

بديلة للمستقبل وهذه الصور تكون مرغوبة أو غير مرغوبة.ويرى الباحث أن استطلاع المستقبل يقصد الاستشراف بالمستقبل والتخطيط له والاستعداد له من خلال استخدام أساليب التنبؤ بشكل جيد فهو يمكن المنظمة من خلال استخدامه توجيهه استراتيجياتها التسويقية بالهجوم أو الدفاع فهي تهاجم من خلال التوجه الاستباقي الفرص وتتجنب وتدافع عن نفسها من خلال استطلاع المستقبل والتهديدات المحتملة، وكذلك تبحث عن الفرص السوقية المريحة من خلال التوجه الاستباقي، ومن هذا المنطلق يعرف الباحث استطلاع المستقبلي على انه استطلاع المنظمة للمستقبل وفق خطط طويلة تضعها المنظمة من أجل دراسة السوق من حيث التنبؤ بالمبيعات والمنافسين المحتملين والأداء المستقبلي ومعرفة ما هي المخاطر والمؤشرات المستقبلية التي ستواجهه المنظمة

ب. البحث عن الفرص الجديدة: ذكر (البغدادي والجوري، ٢٠١٥: ٢٣) أن البحث عن الفرص الجديدة يمثل قدرة المنظمة على التوجه بسرعة نحو الفرص الجديدة والاستعداد للتكيف للأسوق المتقلبة ويؤدي إلى ظهور الزبائن وأسواق جديدة وتكوين قنوات توزيع جديدة ، فالباحث عن الفرص الجديدة يتطلب معرفة جديدة تختلف عن المعرفة الحالية ومتميزة بالبحث والاختلاف والمرونة وأشار (Pal,2007:25) إلى أنشطة البحث عن الفرض الجديدة تهدف الى تطوير منتج جديد وخلق منتجات وعمليات متقدمة، فالمنظمة الناجحة هي التي تبحث عن الفرص الجديدة في الخارج بدلاً من أن تعطي مجالاً للآخرين باقتناصها.

ثانياً: الحصة السوقية:

١. مفهوم الحصة السوقية:

ترمز الحصة السوقية إلى نصيب المنظمة أو نسبة مبيعاتها إلى المبيعات الإجمالية للصناعة، ويساعد تحليل الحصة السوقية إلى التعرف على موقف مبيعات المنظمة بالنسبة لمبيعات ودرجة التغير فيها بصرف النظر عن الثبات أو الزيادة أو النقصان في مبيعات المنظمة، إذ يمكن أن تنخفض مبيعات المنظمة ولكن حصتها السوقية قد تكون ثابتة أو في زيادة أو انخفاض (Kotler,2022:227)، وإن الحصة السوقية تقابل قوة منافسة المنظمة في السوق، أي مكانتها في السوق بالقياس إلى مكانة المنظمات المنافسة المتواجدة في السوق (الصميدعي ويوسف، ٢٠٠٦: ٨٨)، كما يعبر مفهوم الحصة السوقية عن وضعية المنظمة بين المنافسين في السوق، ويستخدم هذا المصطلح لمعرفة الوضعية التنافسية وتحليلها (قاسم وأخرون، ٢٠١١: ٢٦)، كما ينظر (Pearce Robinson,2003:46) & بأنها مبيعات المنظمة مقارنة بمبيعات المنافسين، كما تمثل الحصة السوقية مبيعات المنظمة إلى إجمالي مبيعات القطاع في مدة زمنية معينة، إذ تهدف منظمات الأعمال إلى زيادة حصتها السوقية عبر تطبيق الاستراتيجيات التسويقية المتعددة، وذلك لتعزيز مركزها التنافسي في السوق (Ozkan,*et.al.*,2022:163)، إن الحصة السوقية تعد مقياساً مهماً لقياس أداء المنظمات، إذ يمكن التمييز بين المنظمات الناجحة وغير الناجحة عبر أنشطتها المقدمة، لذلك تسعى المنظمات إلى تحقيق أكبر حصة سوقية لها، وتعمل باستمرار على تحليل حصتها السوقية وجمع المعلومات عن حركة وانتقال الزبائن بين المنافسين، وتحاول تحديد أسباب الانتقال للزبائن، وتحديد مقدار الربح والخسارة، لكي تتمكن من توقع المستقبل. وبتحليل الحصة السوقية تستطيع المنظمة أن تحدد مركزها التنافسي بالنسبة للمنافسين في القطاع نفسه (الصميدعي ردنيه، ٢٠٠٦: ٨٨)، وتعد الحصة السوقية من أهم المقاييس المهمة في قياس مدى تطور أعمال المنظمات، إذ أنها تسعى منذ

نشأتها إلى بناء حصة سوقية والمحافظة عليها، فضلاً عن إمكانية زيادتها عبر تقديم المنتجات المناسبة من حيث الجودة، والمزيج التسويقي المناسب، وحاجات السوق، كما أن لفاعلية المزيج التسويقي اثر على زيادة الحصة السوقية، إذ تعد مقياساً مهمّاً للأداء التسويقي الجيد الذي ينعكس على حجم مبيعاتها في السوق مقارنة بالمبيعات الكلية في ذلك السوق، وتستخدم للتمييز بين نجاح المنظمات وفشلها في أنشطتها (عبدالرحمن وأخرون، ٢٠١٥: ٢٥٦)، وترتکز الحصة السوقية على ثلاثة عوامل أساسية تتمثل في اكتساب الزبائن الجدد، والاحتفاظ بالزبائن الحاليين، وزيادة الإقبال على الشراء من الزبائن الحاليين، ويمكن التعبير عن نصيب المنظمة من السوق وفق الصيغة الآتية، إذ أن:

$$\text{قيمة حصة السوق} = \text{نسبة التوغل} \times \text{درجة الاستجابة} \times \text{درجة ولاء الزبون} \times \text{معامل تطابق السعر}$$

أ. **نسبة التوغل:** نسبة المشترئين الذين يشتترون المنتج خلال الفترة الزمنية نفسها إلى نسبة العدد الإجمالي.

ب. **درجة الاستجابة:** قياس متوسط حجم مشتريات العلامة التجارية مقارنة بحجم مشتريات منتجات المنافسين.

ت. **درجة ولاء الزبون:** ويعبّر عنها بنسبة مئوية لإجمالي المشتريات المحققة من الزبون.

ث. **معامل تطابق السعر:** يقيس سعر المنتج مقارنة بمتوسط السعر المطبق في الصناعة.

وتلعب الحصة السوقية في المنظمات دوراً مهماً في بناء سمعتها، مما يضمن لها المزيد من الزبائن، ومن ثم فإن الأمر هذا ينعكس على نجاح المنظمة وتقويتها (Jianga,*et.al.*, 2016:128). كما إنه كلما كانت الحصة السوقية أكبر للمنظمة كلما زاد ولاء الزبائن لها، وإن وجود حصة سوقية لهذه المنظمة يسهم في زيادة ربحيتها، واستمرارها على نحو منظم وواضح (Doyle, 2013:232).

٢. أهمية الحصة السوقية:

تعد الحصة السوقية من المؤشرات المهمة التي تأخذها المنظمة في الحسبان عند شروعها في أنشطتها التجارية، وبوصفها المفتاح نحو تعزيز مركزها التنافسي، كما تسعى المنظمات نحو زيادة حصتها السوقية وصولاً إلى هيمنتها على السوق عبر تقديم منتجات تتصف بالجودة والكفاءة العالية (ابراهيم والقاضي، ٢٠١٢: ٤٤)، كما تسعى المنظمات الانتاجية والتسويفية إلى تحسين أنشطتها عبر تلبية حاجات الزبائن ورغباتهم من أجل تحقيق الحصة السوقية المستهدفة، وتستخدم المنظمات مزيجاً تسوييفياً يتاسب والسوق الذي تعمل فيه، من تقديم المنتج وترويجه وتسعيه وتوزيعه عبر استخدام أفضل الوسائل والطرق في ذلك (Doyle, 2013:235)، وتحاول المنظمة تحقيق نطاق كبير في أنشطتها، من أجل تحسين الأرباح نتيجة الزيادة الناتجة في الحصص السوقية، رغبة منها في تطويرها الحصة السوقية التي تتطلع إليها معظم المنظمات، وزيادة الحصة السوقية لها أهمية كبيرة في زيادة حجم إجمالي السوق من خلال جذب شريحة سكانية أكبر، أو خفض الأسعار أو الاعتماد على الحملات الترويجية (Jianga,*et.al.*, 2016:128). كما تكمّن أهمية قياس الحصة السوقية في التخلص من العوامل البيئية الخارجية التي لها التأثير نفسه على منتجات المنظمات المنافسة، إذ أن السوق محدد القطاعات السوقية، والمنافسة هنا تكون محدودة بحدود الصناعة، الامر الذي يسمح للمنظمات بمقارنة القدرة التنافسية لكل منها، كما تحصل المنظمات على بياناتها من بيئتها الداخلية والخارجية المتمثلة بالسوق عبر مصادر مختلفة مثل: المجموعات التجارية وبحوث السوق، ورجال البيع (عريفات، ٢٠١٤: ١٧٨).

٣. فوائد تحليل الحصة السوقية:

أشار كل من (Keegan & Sandara, 1995:695) و(الصميدعي ويوسف، ٢٠٠٦:٥٦) إلى أن هناك عدد من الفوائد جراء إجراء تحليل للحصة السوقية للمنظمات وكالآتي:

أ. يساعد تحليل الحصة السوقية في فهم ما إذا كان إخفاق أسلوب المبيعات هو نتيجة لعوامل بيئية خارجية، أو لمشكلة تتعلق بالخطط التسويقية، فإذا ما انخفضت المبيعات معبقاء الحصة السوقية ثابتة، فيكون لعوامل البيئة الخارجية تأثير على المنظمة، أما إذا انخفضت الحصة السوقية للمنظمة مع استمرار ارتفاع مبيعاتها تكون المشكلة في الخطة التسويقية.

ب. يساعد تحليل الحصة السوقية في تقييم مركز المنظمة التنافسي في السوق في صناعة ما وهو جوهر عملية تحليل الحصة السوقية للمنظمة وذلك من أجل ضمان صياغة إستراتيجية شاملة فعالة ويحتاج ذلك إلى الحصول على موقع المنظمات المنافسة ومعدلات النمو وجاذبية الصناعة، أما بالنسبة لجاذبية الصناعة يمكن أن تقرر من خلال تحليل الصناعة الذي يشير إلى التهديدات والفرص التي تواجه المنافسين أما معدلات النمو يمكن أن تقرر بقياس الاتجاهات في مستويات إنفاق العملاء ومن ثم إعطاء ملخصات عن البيئة الكلية للمنظمة مثل حالة الاقتصاد والتغير في السياسة الضريبية والتقلبات السياسية وال Kovari وتأثير كل منها على المصرف في المستقبل.

٤. أنواع الحصة السوقية:

اتفق معظم الباحثين والكتاب إلى أن هناك أنواعاً للحصة السوقية، وقد تم اختيار الأنواع التي اتفق عليها عدد من الباحثين ومنهم (Kotler & Keller, 2016:277-278) في دراستنا الحالية، وهي كالتالي:

أ. **البيع عبر المنتج:** يوظف المنتجين أشخاصاً لهم الخبرة والمهارة في الترويج والمبيعات ويطلق عليهم بـ رجال البيع، لبيع منتجاتهم لمنتجين آخرين، أو لمتاجر الجملة أو التجزئة. ويفترض في رجال البيع الذين تم اختيارهم من المنظمة المنتجة أن يمتلكون الخبرة والمعرفة بالمنتجات التي يعرضها المنتجين في السوق لبيعها للزبائن والمستهلكين النهائيين، وكذلك التعرف على احتياجاتهم الحالية والمستقبلية، فضلاً عن معرفتهم بأسعار منتجات المنظمة المنتجة والمنظمات المنافسة، وشروط التسليم وسياسات البيع الأخرى.

ب. **البيع عبر متاجر الجملة:** تتبع متاجر الجملة المنتجات لمتاجر التجزئة، إذ يتعامل تاجر الجملة مع المنظمة المنتجة على نحو مباشر، ويركز فيها على تعدد أنواع المنتجات المتوفرة لديهم، ومثال ذلك: قد تشتري متاجر الجملة تشكيلة متنوعة من المنتجات وبأنواع وأحجام متعددة من الأثاث المكتبي والمنزلي، وتعمل على تسويقها لمتاجر التجزئة المنتشرة في الأسواق، مما يتبع هذا توفر فرصة للمستهلك بانتقاء النوع والشكل والحجم الذي يرغبه المستهلك، فضلاً عن المفضلة بأسعار المنتجات المعروضة و اختيار الانسب منها، وكذلك جودة المنتج فيما يخص المادة الأساسية في صناعتها.

ت. **البيع عبر متاجر التجزئة:** تقدم متاجر التجزئة المنتجات على نحو مباشر للمستهلكين الراغبين بالشراء، وغالباً لا تبحث متاجر التجزئة عن المشترين بل ينتظرون حضورهم لمتاجرهم. وأبرز ما تتوفره متاجر التجزئة من فوائد للمستهلكين هو الرد على تساولاتهم واستفساراتهم عن المنتجات المعروضة، وعليه يتطلب من متاجر التجزئة معرفة المنتجات المتوفرة في متاجرهم،

وكلية ترتيبها وتنظيمها داخل المتجر، فضلاً عن توفير قائمة بالمعلومات الخاصة بكل منتج من المنتجات المعروضة بدءاً من منشأ الصنع وانتهاء بسعر المنتج.

ث. أنواع البيع الأخرى: قد يتسوق المستهلكون بعض المنتجات من الباعة الذين لا يمتلكون متاجر، وخير مثال على ذلك، الوسطاء كما في المصارف وشركات التأمين الذي يتمتعن خالهم استقطاب المستهلكين، والتعرف على حاجاتهم ورغباتهم عبر التواصل الشخصي والتواصل عبر صفحات التواصل الاجتماعي مثل الفيسبوك والانستغرام، ويمكن ملاحظة هذا النوع في شركات صناعة السيارات وتجارة العقارات، إذ يقوم هؤلاء الوكلاء بعرض إعلاناتهم عبر المنتجات عبر موقع التواصل الاجتماعي الذي من خلاله يتم عرض تفاصيل المنتج المراد بيعه، متضمناً السعر والخدمات الأخرى.

كما يقدم بعض البائعين منتجاتهم عبر استخدام أسلوب التوصيل المجاني إلى منازل المستهلكين، أو عبر أطراف أخرى تساعد في الوصول إلى المستهلك. وهناك عدد من الخطوات التي ينتهجها الباعة في تسويق منتجاتهم واتمام عمليات البيع، ومنها الآتي:

أ. تحديد الزبائن أو المستهلكين المحتملين.

ب. إعداد وتهيئة المنتجات المعدة لغرض البيع.

ت. عرض المنتجات على نحو يجذب الزبائن أو المستهلك.

ث. إقناع الزبائن أو المستهلك بالشراء عبر عرض المعلومات وشرحها على نحو مفصل عبر البيع الشخصي أو صفحات التواصل الاجتماعي، أو موقع المنظمات على الانترنت الرسمية.

ج. الاهتمام بخدمات ما بعد البيع والتي من شأنها ان تعزز من الثقة المتبادلة بين البائع والمشتري.

٥. أبعاد الحصة السوقية:

يتوجب على المنظمات التي تمتلك حصة في السوق ولديها أنشطة تسويقية متعددة فيه، من توفير بعض البيانات والمعلومات الالزمة لتحديد حصتها السوقية على نحو سليم ودقيق، فضلاً عن أنها تسمح بالتعرف لوضعية المنظمة الحقيقة في السوق الذي تعمل فيه، لذا فإن عملية تحديد الحصة السوقية تمتاز بعدد من الأبعاد التي اتفق عليها الباحثين ومنهم (الديوه جي، ٢٠٠١: ٣٤٦) و(Jobber, 2004: ٤٥) والمظفر، (٢٠٢٠: ٤٥)، التي يمكن توضيحها بالأتي:

أ. تحديد السوق المستهدف: السوق المستهدف هو مجموعة من الزبائن تحاول المنظمة تركيز جهودها لهم عن طريق استهدافهم بتوجيه جهودها التسويقية لبيع منتجاتها (الديوه جي، ٢٠٠١: ٣٤٦) وتحديد القطاع السوفي المستهدف، بمعنى أن تقوم المنظمة بتحديد الزبائن التي ستقوم ببيع منتجاتها لهم، وهذا يتطلب تجزئة السوق، ثم اختيار الفئة المناسبة من الزبائن، أي تحديد مبيعات المنظمة، سواء أكانت مقدرة بعدد الوحدات المباعة، أو بالبالغ في موقع معين من السوق ولاسيما المنظمات التي تنشط في الأسواق الدولية، فضلاً عن تحديد النطاق الجغرافي الذي يسمح بتحديد عدد المنافسين العاملين في ذلك القطاع وحصرهم، تضم أسواق المنظمة مجموعة كبيرة من الزبائن، التي تختلف في خصائصها الشخصية عن بعضها البعض الأمر الذي يؤدي إلى صعوبة التعامل مع، لذلك يتم اعتماد تجزئة السوق إلى مجموعات متاجنة من أجل استهداف كل مجموعة برنامج تسويقي مناسب، وهذا ما يساعد على عملية التسويق الاستباقي بناءً على اختيار الزبائن المستهدفين الذين ستوجه اليهم الأنشطة التسويقية (الفئة المستهدفة) (الشرمان وعبدالسلام، ٢٠٠٢: ١٠٣).

ب. تحديد المنتج: يتبع المنتج في أي منظمة مكانة جوهرية في العملية التسويقية، ولا يبالغ القول إذا ما أشرنا إلى كون التسويق يقوم في جوهره على وجود المنتج، لكونه يمثل أساس العلاقة بين طرف في العملية التسويقية واستمرارها، وبالتالي فقد زاد الاهتمام بالمنتج من قبل الأطراف المختلفة ذات العلاقة بالعملية التسويقية، سواء كان ذلك من قبل المنتجين، الموزعين، الوسطاء، الزبائن... الخ. على افتراض أن كل طرف له أهداف أو منافع تتحقق من وراء حرصه على التعامل مع المنتج سواء كان ذلك على شكل أرباح، مكانة في السوق، قوة تأثيرية، رضا، إشباع للحاجات... الخ، فضلاً عن الجوانب الاعتبارية الأخرى التي تمثل في مواكبة تطورات الحياة الاجتماعية والتكنولوجية وإشباع الحاجات المستجدة للإنسان (شفيق، ٢٠١٤: ١٢).

ت. رصد المنافسة: إن الرصد هو عملية جمع وتحليل المعلومات بشكل روتيني لمتابعة التقدم المحرز في مقابل الخطط الموضوعة، والتحقق من الالتزام المعايير المحددة، فهو يساعد على تحديد الاتجاهات والأنمط، وتكييف الاستراتيجيات وإبلاغ القرارات لإدارة المشروع أو البرنامج، إذ يلاحظ أنه يتم التركيز أكثر على الأهداف ذات المستوى الأدنى - المدخلات والأنشطة والنتائج، لأن النتائج والأهداف عادة ما تكون تغيراتها أكثر تحدياً وتطلب إطاراً زمنياً أطول وتقييم أكثر تركيزاً (المظفر، ٢٠٢٠: ٤٥)، والمنافسة تعني مجموعة من المنظمات التي تنتج منتجاً واحداً أو خليطاً من المنتجات المشابهة أو البديلة لما تتجه المنظمة من منتجات، بعبارة أخرى فإن المنافسة تعني وجود عدد من المنظمات التي تلبّي نفس حاجات ورغبات وأنواع الزبائن من خلال ما تقدمه من منتجات (الصميدعي ويوسف، ٢٠١١: ٢٢٨). ومن ثم فإن رصد المنافسة هو القيام بالتتبع اليومي للمتغيرات في البيئة التنافسية التسويقية عن طريق الأساليب المقيدة الاستقصائية التي تعمل على جمع البيانات والمعلومات المتوفرة بما يضمن تحديد الاتجاهات والأنمط، وتكييف الاستراتيجيات التنافسية بما يحقق أهداف المنظمة ويعزز مكانتها وحصتها السوقية.

ث. حجم المبيعات: المبيعات هي ما تقدم من منتجات سلع وخدمات من قبل المنتجين والبائعين إلى المشتري بعد نجاح عملية البيع بين الطرفين التي تمثل عملية تبادل المنافع بين البائع والمشتري بعد دفع قيمة ما يباع من قبل المشتري إلى البائع وعن قاعدة تامة بين الطرفين (السامرائي والعبدلي، ٢٠١١: ٢٤). ويتم تحليل المبيعات بدراسة تفصيلية عن الجزء المتمثل بصفي المبيعات في قائمة أرباح وخسائر الشركة (Etue,et.al.,2007:599) فهي نتيجة لمراجعة وتدقيق في سجلات الشركة كما هو وارد في نتائج الأعمال، وقوائم الدخل والتي تظهر صافي المبيعات والربح الإجمالي (السامرائي والعبدلي، ٢٠١١: ٢٥٤)، إذ يتضمن تقسيم البيانات الإجمالية للمبيعات إلى فئات، وهي تهدف إلى العثور على نقاط القوة والضعف وهو ليس فقط يساعد على تقييم ورقابة الجهود التسويقية ولكن أيضاً يساعد في تحسين صياغة الأهداف والاستراتيجيات وإدارة الأنشطة غير التسويقية كتخطيط الإنتاج وإدارة الخزين وغيرها (Mullins,et.al.,2008:498)، إذ أن هذا التحليل تكون مهمته تفكي أثر ايراد المبيعات إلى مصادرها سواء كانت من خلال منتجات معينة، المنطقة البيعية ويساعد التحليل مدير تسويق الأعمال في تحديد توجه الجهد في المستقبل حول المنتجات المربحية، تغيرات المنطقة البيعية، قرارات ترك الناج منتجات معينة أو أي جهود تسويقية أخرى حيث يتم هذا التحليل من خلال عدة مداخل تتضمن خصائص الزبون (منها سبب الشراء، نوع الشركة، المستخدم مقابل الوسيط)، وخصائص المنتج (الموديل، الحجم، شراء معدات مساعدة)، والمنطقة الجغرافية

والمنطقة البيعية، المدينة، الدولة، الإقليم)، وحجم الطلب (معدل طلب كبير أم صغير، الحد الأدنى الذي يحتاجه) (Jobber, 2010:8).

المحور الثالث: الجانب العملي:

أولاً: وصف وتشخيص الأفراد المبحوثين:

يسهم اختيار العينة المناسبة في الحصول على نتائج دقيقة تعبر عن المشكلة قيد الدراسة، ومن خلال وصف وتشخيص أفراد العينة يمكن الحصول على معلومات تبين مدى ملاءمتها لإكمال الدراسة، والجدول (1) يوضح خصائص العينة المبحوثة.

الجدول (1) خصائص العينة المبحوثة

		الجنس					
		أنثى	ذكر				
%	ت	%	ت				
32.5	13	67.5	27				
الفئات							
51 سنة فأكثر	ت	41- 50 سنة	ت	31-40 سنة	ت	30 سنة فأقل	ت
%		%		%		%	
5	2	15	6	35	14	45	18
التحصيل الدراسي							
عليا	بكالوريوس	دبلوم	دون إعدادية	دون إعدادية	دبلوم	عليا	بكالوريوس
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت
10	4	65	26	15	6	10	4

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان.

ومن خلال المعلومات المتحصلة عن طريق استماراة الاستبيان عن الأفراد المبحوثين وفقاً لإجاباتهم ضمن الجزء الخاص بالمعلومات الشخصية في استماراة الاستبانة، يمكن وصفهم وفق المحاور الآتية:

١. المعلومات الاجتماعية: احتلت فئة الذكور المرتبة الأولى بما نسبته 67.5%， إذ كان 27 فرداً من المبحوثين ذكوراً، بينما جاءت فئة الإناث بالمرتبة الثانية وحققت نسبة قدرها 32.5% وبواقع 13 فرداً وهذا يعكس أن غالبية العاملين من الذكور ويمكن تفسير ذلك بسبب طبيعة الأنشطة التي تمارسها المنظمات المبحوثة، فضلاً عن طبيعة البيئة الاجتماعية.
٢. الفئات العمرية: من خلال المعلومات المدونة في الجدول (1) تبين امتلاك الفئة 30 سنة فأقل ذات الحدود العمرية المتوسطة لما نسبته 45%， إذ جاء بالمرتبة الأولى وبواقع 18 فرداً، بينما جاءت بعدها الفئة العمرية من 31-40 سنة بالمرتبة الثانية وبنسبة قدرها 35% وبواقع 14 فرداً، واحتلت الفئة العمرية 41-50 سنة فأكثر المرتبة الثالثة بنسبة 15% وبواقع 6 فرداً، وجاءت فئة 51 سنة فأكثر بالمرتبة الأخيرة وبنسبة 5% وبواقع 2 فرداً.
٣. التحصيل الدراسي: من خلال معطيات الجدول (1) نجد امتلاك المنظمات المبحوثة لكتفاه علمية ودراسية متنوعة وكانت الفئة الغالبة التي المرتبة الأولى هي فئة الحاصلين شهادة البكالوريوس وبنسبة 65% وبواقع 26 فرداً بينما جاءت فئة دبلوم بالمرتبة الثانية وبنسبة 15% وبواقع 6 فرداً وحصلت فئة إعدادية فما دون و فئة الدراسات العليا على نفس النسبة 10% وبواقع 4 فرداً.

ثانياً: مواقف المستينة آرائهم تجاه مؤشرات بُعدى البحث:

١. وصف متغير التوجه الاستباقى وتشخيصه:

يعرض الجدول (2) التوزيعات التكرارية والنسب المئوية والأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير التوجه الاستباقى من خلال إجابات الأفراد المبحوثين على المؤشرات الخاصة بالمتغير، إذ كان معدل الاتفاق الكلى لمتغير التوجه الاستباقى ما مقداره (77.5%)، أي إنَّ غالبية الأفراد الذين تم استطلاعهم يؤكدون على وجود (بنى) التوجه الاستباقى، أما الأفراد الذين كانت إجاباتهم بالاتجاه السلبي فبلغت نسبتهم (7.856%)، في حين شكلت نسبة الأفراد الذين لم يكن لديهم رأى أو كانت إجاباتهم محابية (14.642%)، لذا يؤكد التحليل الأولي لإجابات الأفراد المبحوثين على وجود التوجه الاستباقى لدى العاملين في المنظمات المبحوثة، من وسطه الحسابي البالغ (3.864) وبانحراف معياري قدره (0.891).

الجدول (2) مواقف المستينة آراؤهم من مؤشرات التوجه الاستباقى

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	لا اتفق تماماً		لا اتفق		محايد		اتفق		اتفق تماماً		التجه الاستباقى عدد
		%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	
0.797	4.075	2.5	1	-	-	12.5	5	57.5	23	27.5	11	X1
0.900	3.900	2.5	1	5	2	15	6	55	22	22.5	9	X2
0.714	3.950	2.5	1	-	-	12.5	5	70	28	15	6	X3
0.975	3.850	2.5	1	10	4	10	4	55	22	22.5	9	X4
1.031	3.750	7.5	3	2.5	1	15	6	57.5	23	17.5	7	X5
0.896	3.625	2.5	1	7.5	3	27.5	11	50	20	12.5	5	X6
0.928	3.900	2.5	1	7.5	3	10	4	57.5	23	22.5	9	X7
0.891	3.864	3.214		4.642		14.642		57.5		20		الكلي
		7.856						77.5				العام

المصدر: الجدول من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج البرنامج الإحصائي SPSS.

٢. وصف متغير الحصة السوقية وتشخيصه:

يعرض الجدول (3) التوزيعات التكرارية والنسب المئوية والأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير الحصة السوقية من خلال إجابات الأفراد المبحوثين على المؤشرات الخاصة بالمتغير، إذ كان معدل الاتفاق الكلى لمتغير الحصة السوقية ما مقداره (71.071%)، أي إنَّ غالبية الأفراد الذين تم استطلاعهم يؤكدون على وجود (تعزيز) للحصة السوقية في منظماتهم، أما الأفراد الذين كانت إجاباتهم بالاتجاه السلبي بلغت نسبتهم (11.43%)، في حين شكلت نسبة الأفراد الذين لم يكن لديهم رأى أو كانت إجاباتهم محابية (17.5%)، لذا يؤكد التحليل الأولي لإجابات الأفراد المبحوثين على العمل لتعزيز الحصة السوقية لدى العاملين في المنظمة، من وسطه الحسابي البالغ (3.789) وبانحراف معياري قدره (1.002).

الجدول (3) مواقف المستينة آراؤهم من مؤشرات الحصة السوقية

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	لا اتفق تماماً		لا اتفق		محايد		اتفق		اتفق تماماً		التجه الاستباقى عدد
		%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	
1.081	3.60	5	2	10	4	25	10	40	16	20	8	Y1
0.919	3.975	2.5	1	2.5	1	20	8	45	18	30	12	Y2
0.877	4.00	2.5	1	5	2	7.5	3	60	24	25	10	Y3
1.007	3.600	2.5	1	15	6	17.5	7	50	20	15	6	Y4
1.071	3.925	5	2	5	2	15	6	42.5	17	32.5	13	Y5
1.001	3.850	5	2	5	2	12.5	5	55	22	22.5	9	Y6
1.059	3.575	5	2	10	4	25	10	42.5	17	17.5	7	Y7
1.002	3.789	3.93		7.5		17.5		47.857		23.214		الكلي
		11.43						71.071				العام

المصدر: الجدول من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج البرنامج الإحصائي SPSS.

ثالثاً: اختبار فرضيات البحث:

١. تحليل علاقات الارتباط:

تحليل علاقة الارتباط بين التوجه الاستباقي والحصة السوقية.

الجدول (٤) قيمة علاقه الارتباط بين التوجه الاستباقي والحصة السوقية

Correlations		الحصة السوقية
التجه الاستباقي	Pearson Correlation	0.706**
	P-Value	0.000
	N	40

المصدر: الجدول من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج البرنامج الإحصائي SPSS.

وبناءً على جاء في الجدول (٤) تتحقق صحة الفرضية الرئيسية الثانية التي مفادها توجد علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين التوجه الاستباقي والحصة السوقية، إذ لاحظ أن هناك علاقة ارتباط طردية ومحنة بين متغيري الدراسة، وذلك بدلالة قيمة معامل الارتباط التي بلغت (0.706) وبقيمة احتمالية (P-Value) بلغت (0.000) وهي أقل بكثير من (0.05) وتدل هذه النتيجة على أنه كلما توجهت المنظمة المبحوثة نحو تعزيز مفهوم التوجه الاستباقي كلما زادت الحصة السوقية لهذه المنظمة والتي تمكناها من التنافس في سوق العمل.

٢. علاقات التأثير:

في هذه الفقرة سيتم التركيز على طبيعة علاقات التأثير الواردة في انموذج الدراسة وكما

يأتي:

أ. تحليل أثر التوجه الاستباقي في الحصة السوقية:

وتنص هذه الفرضية على أنه "لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للريادة الاستراتيجية في القدرات التسويقية". وقد تم تحديد هذا التأثير على مستوى قيد الدراسة وعلى النحو الآتي الجدول (٥).

الجدول (٥) علاقه التأثير بين الريادة الاستراتيجية في القدرات التسويقية

المتغير المفسر	اتجاه العلاقة	المتغير المعتمد	معامل الانحدار Estimate	معامل الانحدار المعياري Std. Error	حدود الثقة 95% Confidence Interval		معامل التحديد R ²	F	القيمة الاحتمالية P-Value
					حدود الثقة 95% Confidence Interval	حدود الثقة 95% Confidence Interval			
التجه الاستباقي	→	الحصة السوقية	0.660 0.794	0.228 0.063	0.209 0.669	1.111 0.918	0.498	160.129	0.000

المصدر: الجدول من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج البرنامج الإحصائي SPSS.

يتبيّن من الجدول (٥) الخاص بنتائج تحليل الانحدار وجود تأثير معنوي للتوجه الاستباقي بوصفه متغيراً مستقلاً في الحصة السوقية بعدها متغيراً معتمدأ، إذ بلغت قيمة F المحسوبة (160.129) وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (3.92) عند درجتي حرية (38،1) وبمستوى معنوية (0.05). وبلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (49.843%) وهذا يعني أن الاختلافات المفسرة في الحصة السوقية يفسرها التوجه الاستباقي، ويعود الباقي إلى متغيرات عشوائية لا يمكن السيطرة عليها أو أنها غير الدالة في أنموذج الانحدار أصلًا. ومن متابعة قيمة معامل β_1 البالغة (0.794) واختبار (T) لها تبين أن قيمة (T) المحسوبة بلغت (12.654) وهي قيمة معنوية وأكبر من قيمتها الجدولية البالغة (1.684) عند مستوى معنوية (0.05) ودرجتي حرية (38،1). وهذه النتيجة تشير

إلى أن تحسين التوجه الاستباقي بوصفها متغيراً مستقلاً يؤدي إلى تحسين الحصة السوقية بعدها متغيراً معتمداً.

المotor الخامس: الاستنتاجات والمقترحات:

أولاً: الاستنتاجات:

١. أظهرت نتائج الوصف والتشخيص لمتغير التوجه الاستباقي إيجابيات آراء الأفراد المستبينة آراؤهم عن متغير من خلال نسب الاتفاق والاستجابة العالية ومدى الأهمية العالية التي يتمتع بها هذا المتغير في المنظمة المبحوثة لتطبيق المفاهيم الحديثة في العلوم الإدارية في عملها.
٢. أفصحت نتائج وصف وتشخيص متغير الحصة السوقية عن إيجابية هذا المتغير واهتمام شركات الأثاث بتعزيزه.
٣. أوضحت نتائج الفرضية الرئيسية الثانية عن وجود علاقات ارتباط بين متغير التوجه الاستباقي ومتغير الحصة السوقية، وهذا يدل على مدى الأهمية التي يتمتع بها كل من متغيرات بالنسبة للمنظمات المبحوثة.
٤. أظهرت نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة وجود تأثير بين متغيري الدراسة الحالية، وهذا ما يمثل قدرة المنظمات المبحوثة على استغلال الفرص التسويقية السانحة أمامها، مما يعزز حصة المنظمات السوقية التي تمتلكها.

ثانياً: المقترنات:

١. ضرورة أن تشارك إدارة المنظمة العاملين الوصول إلى أفكار جديدة مما يجعلها تحقق التفوق والتنافس على المنظمات الأخرى، وكذلك ضرورة العمل بمبدأ الباب المفتوح تجاه العاملين لغرض الوصول إلى الأفكار والمقترنات بسرعة إلى الإدارة العليا.
٢. ينبغي على المنظمة المبحوثة أن تبني طرائق فاعلة تعزز من خلالها حماية موظفيها، وذلك بسبب طبيعة المنتجات التي تتعامل بها، من أجل ضمان وحماية الأفراد العاملين لديها.
٣. ضرورة أن تقوم إدارة المنظمة باستثمار تحالفاتها التسويقية مع المنظمات الأخرى سواء الحكومية منها أم القطاع الخاص لاستغلال الفرص التسويقية المتاحة، وكذلك تعزيز موقعها السوقى وبناء صورة ذهنية لمنتجاتها تجاه المنظمات والأفراد والزبائن.
٤. ينبغي على المنظمة المبحوثة أن تسعى إلى استرجاع الزبائن الذين تحولوا إلى المنظمات المنافسة من خلال تقديمها للمنتجات التي يرغبون بها وفق الأسعار والآجال وطرائق التجهيز التي تناسبهم.

المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر العربية:

١. إبراهيم، إيهاب نظري والقاضي، إبراهيم علي (٢٠١٢). التسويق المصرفي، جامعة أبو ظبي، دار الكتاب الجامعي، الإمارات العربية المتحدة.
٢. أحمد، عمر محمد قاسم، (٢٠١١). أثر التوجه الاستباقي في تحقيق الميزة التنافسية لدى البنوك التجارية الكويتية، رسالة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
٣. الديوه جي، أبي سعيد، (٢٠٠١). إدارة التسويق، ط٣، دار الكتب للطباعة والنشر في جامعة الموصل.
٤. السامرائي، زاهر عبد الحميد والعبدي، سمير عبدالرازق، (٢٠١١). إدارة المبيعات والبيع الإلكتروني، ط١، اثراء النشر والتوزيع، عمان، الأردن.

٥. شفيقة، صديقي، (٢٠١٤). دور المضمون الثقافي في تحديد قيمة المنتجات الموجهة نحو الأسواق الأجنبية Doctoral dissertation، اطروحة دكتوراه في علوم التسويق، جامعة الجزائر.
٦. الصميدعي، محمود جاسم وردينة، عمان يوسف، (٢٠٠٦). الأساليب الكمية في التسويق، ط١، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
٧. الصميدعي، محمود جاسم ويوفس، ردينة عثمان، (٢٠١١). التسويق الإستراتيجي، ط١، دار المسيرة للنشر، الأردن، ص ٢٢٨.
٨. الضمور، هاني حامد، (٢٠٠٥). تسويق الخدمات، ط١، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
٩. عريقات، إيفا حسين، (٢٠١٤). أثر القروض المتعثرة على الحصة السوقية ونصيب السهم العادي من الأرباح في البنوك التجارية الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عمان العربية، عمان، الأردن.
١٠. قاسم، سامر وبساط، غادة وغانم، سومر خليل، (٢٠١١). واقع استخدام الاستراتيجيات التسويقية ودورها في زيادة الحصة السوقية: دراسة ميدانية في شركة الكمال لتنمية الصناعات الزراعية باللاذقية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٣٣، العدد ١.
١١. محمد عبدالرحمن عمر وأخرون، (٢٠١٥). استراتيجيات المزاج التسويقي ودورها في زيادة الحصة السوقية: دراسة استطلاعية لآراء عينة من الأفراد العاملين في شركة سيني سينتر التجارية، مجلة جامعة زاخو.
١٢. المظفر، اسعد عبدالخالق حمد، (٢٠٢٠). الرصد الاستراتيجي وعلاقته بتطوير إنتاج النفط في سياق التأثير الثقافي التشخيص التنظيمي: دراسة حالة في شركة نفط البصرة، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة.

ثانياً: المصادر الأجنبية:

13. Bateman, T.S., Crant, J.M., 1993, The Proactive Component of Organizational behavior: A Measure and correlates, Journal of Organizational Behavior, Vol. 14, No. 2.
14. Bueno García, M., Aragon-Correa, J.A. & Delgado-Marquez, B. (2020). A Micro-Foundational Perspective of Shareholders' Influence on Firms' Environmental Proactivity. In Academy of Management Proceedings, Vol. 2020, No. 1, p. 17329. Briarcliff Manor, NY 10510: Academy of Management.
15. Dess, G.G. & Lumpkin, G.T. (2005). The role of entrepreneurial orientation in stimulating effective corporate entrepreneurship, Academy of Management Executive, Vol. 19, No. 1: 147–156.
16. Doyle, G. (2013). Understanding media economics. Sage
17. Jianga, G., Tadikamallab, P.R., Shangb, J. & Zhaoc, L. (2016). Impacts of knowledge on online brand success: an agentbased model for online market share enhancement, European Journal of Operational Research, 248. (3), 1093-1103.
18. Jobber, David. (2004), Principles and Practice of marketing, 4th ed., The McGraw-Hill Companies, Inc., New York.
19. Kotler, P. & Keller, K.L. (2016). Marketing Management, Global Edition 15th, Boston Columbus Indianapolis, New York.
20. Kotler, Philip, (2022). Principles of Marketing. Pearson Education, USA
21. Miles, R. & Snow, C. (1978). Organizational Strategy, Structure and Process. McGraw-Hill, New York.
22. Morris, Michael H., Schindehutte, Minet & LaForge Raymond W., (2002). Entrepreneurial Marketing: A Construct for Integrating Emerging Entrepreneurship and Marketing Perspective, Vol. 10, No. 4.
23. Mullins, John, W., Walker, Orville, C. & Boyd, Harper, W. (2008). Marketing management: a strategic decision-making approach, 6th ed., The McGraw-Hill Companies, Inc., New York.

24. Narver, J.C., Slater, S.F. & MacLachlan, D.L. (2004). Responsive and proactive market orientation and new-product success. *Journal of product innovation management*, 21(5), 334-347.
25. Ozkan, K.S., Khan, H., Deligonul, S., Yeniyurt, S., Gu, Q.C., Cavusgil, E. & Xu, S. (2022). Race for market share gains: How emerging market and advanced economy MNEs perform in each other's turf. *Journal of Business Research*, 150, 208-222.
26. Pearce, J.A. & R.B. Robinson, (2003). *Strategic management*. Pennsylvania, McGraw-Hill, Irwin, USA.
27. Sandberg, Birgitta, (2002). Creating the Market for disruptive Innovation: Maket Proactiveness at the Launch Stage, www.EbScoht.com.
28. Wang, Y., Zeng, D., Di Benedetto, C.A. & Song, M. (2013). Environmental determinants of responsive and proactive market orientations. *Journal of Business & Industrial Marketing*.
29. Zarco-Jimenez, Ana Isabel, Torrent-Sellens, Joan, Martínez-Ruiz, M.P. (2012). Proactive orientation effects on product innovation activities: Empirical evidence, *Innovation: Management, policy & practice*, Vol. 14, Issue 1.